

Distr.
GENERAL

S/1995/220
24 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن امتثالا للقرار ٩٦١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي طلب مني فيه المجلس، بعد أن قرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة واحدة أخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أن أقدم تقريرا بحلول ٣١ آذار/مارس عن إنجاز وإكمال ولاية البعثة وعن طرائق انسحابها المقرر أن يكتمل في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٢ - وأكد المجلس في نفس القرار التزام الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ اتفاقات السلم تنفيذا كاملا؛ ورحب باعتزامي النظر في السبل التي تكفل للأمم المتحدة أداء ما تبقى من واجبات التحقق؛ ودعاني إلى "إعداد طرائق تقديم مزيد من المساعدة إلى السلفادور، في إطار اتفاقات السلم، للفترة التي تلي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥".

٣ - وكما يذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد قدمت آخر تقرير عن البعثة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1212 و Add.1). واستنادا إلى طلب المجلس في القرار ٩٦١ (١٩٩٤) بأن أطلعته بصورة منتظمة على حالة تنفيذ الالتزامات المعلقة وعلى عمليات البعثة، قمت منذ ذلك الحين، وفي رسائل مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٧ آذار/مارس ١٩٩٥، بإطلاع المجلس على حالة امتثال الطرفين بالتزاماتهما بموجب "الجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة" المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/612، المرفق). وفي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/143)، أبلغت المجلس أيضا بالترتيب الذي اقترح تنفيذه في السلفادور، في أعقاب انسحاب البعثة، للإبقاء على قدرة الأمم المتحدة على التحقق من الامتثال للأجزاء التي لا يزال يتعين تنفيذها من اتفاقات السلم، وذلك وفقا للالتزام الذي قطعه الأمم المتحدة على نفسها على نحو ما أعاد تأكيده المجلس. وفي ١٧ شباط/فبراير، رحب مجلس الأمن باقتراحي في هذا الصدد (انظر S/1995/144).

٤ - وهذا التقرير، الذي يصف أنشطة البعثة خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، يقيم حالة تنفيذ مختلف جوانب اتفاقات السلم مع اقتراب دور البعثة في السلفادور

من نهايته. ويشمل التقرير، بالإضافة إلى مقدمته وملاحظات الختامية، سبعة فروع مكرسة على التوالي للجوانب العسكرية، وجوانب الأمن العام، وحقوق الإنسان، والنظام القضائي ولجنة تقصي الحقيقة، والأمور المتعلقة بالانتخابات، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، والجوانب المالية، والجوانب الادارية.

ثانيا - الجوانب العسكرية

٥ - كان للبعثة، منذ بداية الولاية الحالية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قوام مؤلف من ٣ مراقبين عسكريين من أسبانيا والبرازيل وفنزويلا، بعد أن كان مؤلفا من ٢١ مراقبا عسكريا عند بداية الولاية السابقة. وعلى الرغم من أن المراقبين العسكريين شاركوا في البعثة منذ البداية، فقد تضاعف عددهم بصورة مطردة فيما أخذ محور اهتمام عملهم يتحول من المسائل المتصلة بالجوانب العسكرية الصرفة إلى الإصلاح المؤسسي وإعادة ادماج المحاربين السابقين في المجتمع. ومرفق بهذا التقرير جدول يبين مساهمات الدول الأعضاء من الأفراد العسكريين منذ بداية البعثة في عام ١٩٩١ (انظر المرفق الأول).

٦ - وبعد توقيع اتفاقات شابولتبيك (S/23501، المرفق)، وكان جانبه تنفيذي هام من عملية التحقق يتصل بوقف النزاع المسلح: تفكيك الهيكل العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، مقابل بدء الحكومة بإصلاحات متفق عليها، وحل بعض الوحدات المحاربة داخل القوات المسلحة. وعلى الرغم من أوجه الإبطاء التي ترجع بدرجة رئيسية إلى عدم رغبة الطرفين في الامتثال لبعض الالتزامات وإلى فقدان الثقة المتبادلة، فقد كان إبرام اتفاق وقف النزاع المسلح بنجاح تأكيدا لالتزامهما بالسلم.

٧ - بيد أن عددا من المسائل ظلت بدون حل، وهي مسائل برزت على السطح في عام ١٩٩٣، وتم التغلب عليها مع مرور الوقت بمساعدة البعثة. وقد عملت المقاومة داخل القوات المسلحة إلى حد بعيد على إبطاء عملية تسريح ما يزيد على ١٠٠ من الضباط العسكريين من ذوي الرتب العليا، على نحو ما أوصت به اللجنة المخصصة التي أنشئت وفقا للاتفاقات لتقييم أدائهم. وقد أظهرت المقاومة القوية لتوصيات لجنة تقصي الحقيقة أن القوات المسلحة وجماعات أخرى ظلت تحتفظ بقوة كبيرة.

٨ - ومن الأمور الخطيرة أيضا اكتشاف أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ظلت تحتفظ بكميات كبيرة من الأسلحة في مستودعات سرية في السلفادور وبعض البلدان المجاورة، وذلك في انتهاك لالتزاماتها بموجب الاتفاقات. وإذ شاب هذا التطور مركز الجبهة كطرف سياسي شرعي وأثار مسائل المصادقية، فقد عمل على تحويل الانتباه عن الالتزامات المعلقة وأعاق تنفيذها في الوقت المناسب. ولعدة أشهر، ظل مراقبو البعثة العسكريون، استنادا إلى معلومات مدتهم بها الجبهة، يشاركون بنشاط في عملية تحديد مواقع مخابئ الأسلحة غير القانونية وتدميرها.

٩ - وعلى الرغم من هذه النكسات، أحرز تقدم في مجال تخفيض القوات المسلحة وتحويلها، وتكييف مهمتها وفقا لاتفاقات السلم. ومن خلال إصلاحات دستورية، أقر على نحو راسخ تبعيتها للحكم المدني،

وتركيز دورها على الدفاع الوطني بدلا من الأمن الداخلي وشطب مهام المخابرات الداخلية من ولايتها. وتم تفكيك جهاز الدفاع المدني وغيره من الأجهزة شبه العسكرية، ومنع التجنيد الإجباري وسن قانون للخدمة العسكرية والاحتياطية.

١٠ - وفيما كانت الحكومة تضطلع بهذه الإصلاحات المؤسسية، استمرت مقاومة التغيير. وهكذا، فإنه على الرغم من حل جهاز الاستخبارات العسكرية، فقد وجد الفريق المشترك للتحقيق في الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية وهو الفريق الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أن أفرادا نشطين في القوات المسلحة كانوا لا يزالون على الأرجح يضطلعون بدور في أنشطة المخابرات الداخلية. وعلى الرغم من أن البعثة لم تجد دليلا على أن هذه هي سياسات مؤسسية، فإن احتمال استخدام هذه القدرة على جمع المعلومات لارتكاب جرائم سياسية أو جرائم عامة مسألة تثير قلقا خطيرا. فمن شأن تعزيز وكالة المخابرات الحكومية التي أنشأت تخضع للسلطة المباشرة لرئيس الجمهورية عملا باتفاقات السلم، أن يساعد على كفالة إبقاء هذه الوظيفة الحكومية الهامة في إطار الحكم المدني.

١١ - وللتأكد من نطاق تخفيض القوات المسلحة، طلبت البعثة مزيدا من المعلومات التفصيلية عن ميزانية هذه القوات ومبانيها ومرافقها وقوامها من الضباط. وعلى الرغم من إنفاذ أهم تدابيرها التشريعية المستمدة من اتفاقات السلم، فلا يزال يتعين اتخاذ بعض التدابير التكميلية.

١٢ - وفي أثناء الولاية الأخيرة، رصد المراقبون العسكريون الباقون من البعثة عن كذب اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وإدارية اتخذت بغرض جمع الأسلحة العسكرية التي في أيدي المدنيين أو مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين جمع عدد محدود من الأسلحة المسجلة، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في الأعداد المجهولة والكبيرة من الأسلحة التي لا توجد سجلات بها. وقد أفادت الحكومة بأنها استولت على نحو ٢ ٠٠٠ قطعة من هذه الأسلحة منذ بداية عام ١٩٩٥، غير أن الكميات التي سلمت طوعا حتى الآن لا تكاد تذكر. وهذه مسألة تثير القلق وينبغي التصدي لها على الفور. وقد يتعين النظر في تنفيذ برامج للاستعادة عن طريق الشراء كتلك التي نفذت في نيكاراغوا وهايتي.

ثالثا - جوانب الأمن العام

١٣ - كانت البعثة، منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تتألف من ٢٢ مراقبا عسكريا من البرازيل وكولومبيا وشيلي وغيانا وإيطاليا والمكسيك واسبانيا. وكان العدد المناظر في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ هو ٢٠١ مراقب عسكري. وعلى الرغم من هذا التخفيض، فقد استمرت شعبة الشرطة في التحقق من أداء الشرطة الوطنية وتسريحها ومن تدريب الشرطة المدنية الوطنية ووزعها وعملياتها. وعلاوة على ذلك، يقدم مراقبو الشرطة الدعم لمراقبي حقوق الإنسان وموظفي الشؤون السياسية في مختلف الواجبات المتصلة بالاتفاقات. ويرد مرفقا بهذا التقرير جدول يبين إسهامات الدول الأعضاء من أفراد الشرطة منذ بداية البعثة في عام ١٩٩١ (انظر المرفق الثاني).

١٤ - ويعد إنشاء شرطة مدنية جديدة مستقلة عن القوات المسلحة أحد العناصر الأساسية لاتفاقات السلم وربما كان أحد أكثر أهدافها طموحا. فأجهزة الأمن التي كانت موجودة في السابق - الشرطة الوطنية، والحرس الوطني، وشرطة الجمارك - التي كانت جزءا من القوات المسلحة، فقد ألحقت بوزارة الدفاع وتلقت تدريباً عسكرياً. وفي أثناء النزاع المسلح، كانت هذه الأجهزة بمثابة أداة لممارسة السيطرة العسكرية على السكان.

١٥ - وفي السنتين اللتين انصرمتا منذ الازع الأولي للشرطة المدنية الوطنية، توسعت هذه بصورة مطردة وقد آلت إليها الآن من الناحية العملية جميع المهام الأمنية التي كانت في يد قوات الأمن السابقة. ويبلغ قوامها الحالي أكثر قليلا من ٧ ٠٠٠ شرطي وما يقرب من ٢٢٠ ضابطا من ذوي الرتب الوسطى والعليا، وجميعهم خريجو الأكاديمية الوطنية للأمن العام المنشأة حديثا وهم موزعون في جميع أنحاء البلد. وتعمل الشرطة المدنية الوطنية من مقر الشرطة الوطنية السابق ولها مراكز في جميع المحافظات. ولها مخصصات مناسبة في الميزانية كفلت، بمساعدة من البلدان المانحة (الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا بالدرجة الأولى)، توفير المركبات والأسلحة ومعدات الاتصال. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الرائع، لا يزال يتعين القيام بالكثير بالنسبة للشرطة المدنية الوطنية لتصبح القوة الفعالة ذات القدرة الاحترافية والتي يمكن الاعتماد عليها المتوخاة في اتفاقات السلم.

١٦ - استغرقت عملية التحول إلى شرطة مدنية جديدة أمدا أطول وكانت أصعب مما كان متصورا في البداية. فلم تتحسب الحكومة لضرورة اتخاذ تدابير مبكرة، حتى قبل توقيع اتفاقات السلم، لتمهيد الطريق لعملية التحول. وبالإضافة إلى كبر حجم هذه المهمة، كان من شأن المقاومة التي أظهرتها بعض القطاعات داخل القوات المسلحة وهي القطاعات التي تقرر أن تتسلم منها الشرطة المدنية الوطنية مهام الأمن العام، أن أثرت تأثيرا معاكسا على تدريب قوة الشرطة الجديدة وتنظيمها ووزعها. وتبين في عدة مجالات عدم وجود تعاون وعدم بذل جهود للسيطرة على الشرطة المدنية الوطنية.

١٧ - كما ساهم الاخفاق في نقل أماكن العمل والمعدات وموارد مادية أخرى كانت تابعة لهيئات الأمن السابقة في بادئ الأمر في تأخير افتتاح الأكاديمية الوطنية للأمن العام كما أنه يفسر السبب الذي يعزى إليه سوء إعداد الخريجين الأول من الشرطة الوطنية المدنية وافتقارهم الى الوسائل التي تعينهم على القيام بواجباتهم بفعالية. وثمة مصدر آخر للمشاكل وهو التردد في تسريح الهياكل القديمة للقيادة العسكرية والجهود الهادفة الى نقلها للشرطة الوطنية المدنية وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي الى تشويه المقصد الأصلي للشرطة الوطنية المدنية بدرجة كبيرة.

١٨ - ولقد تفاقم تلك المشاكل مع هيئات الأمن السابقة عندما نقلت، على إثر إبرام اتفاق مباشر بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وحدتي مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية ككل الى الشرطة الوطنية المدنية وعين ضابط عسكري بصفته مسؤولا عن القيادة التشغيلية للشرطة الوطنية المدنية الى أن استقال في نيسان/ابريل ١٩٩٤. ووفقا لتوصيات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

تم تسريح ٧١ عضوا من تلك الوحدات منذ تقديم تقريره المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ولقد اتخذت تدابير لضمان تبعية تلك الوحدات على النحو الصحيح لهيكل قيادة الشرطة الوطنية المدنية. وإضافة الى ذلك، ترك الشرطة الوطنية المدنية أكثر من ٢٠٠ شخص من العاملين في مجال مكافحة المخدرات تطوعا وتلقوا تعويضات وسوف يتبعهم عما قريب ما يزيد عن ١٠٠ عضو من وحدة التحقيقات الجنائية. ومن المقرر التراخي في قبول الأعضاء المتبقين في نيسان/أبريل ١٩٩٥ من الوحدتين كلتيهما في مناهج دراسية عادية بالأكاديمية الوطنية للأمن العام.

١٩ - ولقد تم بعد التأخر لمدة طويلة، تسريح الشرطة الوطنية، رسميا ونهايا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ولا ينبغي التقليل من شأن أهمية هذا التطور. وحسبما أفادت التقارير المقدمة بالفعل الى مجلس الأمن آثار التردد في تسريح هذه القوة وتقديم معلومات عن قوتها الحقيقية مخاوف بشأن وجود نية للاحتفاظ بها. ولقد بدأ التسريح متأخرا ولم يكتسب السرعة إلا بعد حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢٠ - وبعد فترات تأخير شتى بدأ تسريح شرطة الجمارك، التي تألفت قوتها من زهاء ١٠٠٠ فرد، في منتصف آذار/مارس ومن المتوقع أن يستكمل بنهاية الشهر الحالي. ولقد أصرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على أنه ينبغي أن يعقب إعادة استيعاب وزارة المالية لأولئك الأفراد نقل جميع مهامهم البوليسية الى شعبة التمويل بالشرطة الوطنية المدنية.

٢١ - ولقد قامت لجنة مشتركة بمشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بتقييم الأفراد المتبقين من الشرطة الوطنية السابقة قبل قبولهم المحتمل في مناهج دراسية من المستوى الأساسي في الأكاديمية الوطنية للأمن العام حسب الاتفاق الوارد في الجدول الزمني من أجل تنفيذ الاتفاقات المعلقة الفائقة الأهمية (انظر S/1994/612، المرفق). وعلى غرار ما حدث بالنسبة لأعضاء وحدتي مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية، تخلى عدد كبير من المرشحين المحتملين عن حقهم في التقدم الى الأكاديمية وتدفع لهم حاليا تعويضات، ونتيجة لذلك، لم يتقدم للقبول في الأكاديمية سوى زهاء ١٠٠ فرد، ولن يسمح بالقبول في الأكاديمية إلا بالامتنال التام لتوصيات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

٢٢ - ولم يحدث تسريح الأعضاء غير المؤهلين من وحدات الأمن القديمة وحل شرطة الجمارك دون مقاومة قوية. ولقد قام المحتجون من الوحدات بارتكاب مخالفات للقانون باضطلاعهم بأعمال عصيان خطيرة وخروجهم في مظاهرات وسيطرتهم بالقوة على أماكن عملهم. وكانت تلك التصرفات اختبارا لقدرة الشرطة الوطنية المدنية التي لا تزال هشة على مكافحة الأعمال غير القانونية. وبالرغم من تحسن قدرة الشرطة الوطنية المدنية على مكافحة الشغب، إلا أنها لم تتمكن في مناسبات شتى من كبح التصرفات المخالفة للنظام التي ارتكبها المتظاهرون بعنف.

٢٣ - وبالرغم من تحقيق هدف ٧٠٠ ٥ خريج من الأكاديمية الوطنية للأمن العام المنصوص عليه في اتفاقات السلم بصفته الحد الأدنى الضروري للقيام بجميع مهام الشرطة على الصعيد الوطني، في

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت تلك القوة في بعض الأحيان غير كافية فيما يبدو للتصدي لموجة الجريمة التي اجتاحت السلفادور بعد الحرب. وفي ظل تلك الظروف، أصبح من اليسير للجوء الى الجيش من أجل القيام بمهام الأمن العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وقعت ثلاث حالات وفاة حينما طلب من الجنود أن يقدموا الدعم للشرطة الوطنية المدنية أثناء احتجاج قام به أصحاب الحافلات. ولقد أدى ارتكاب المزيد من العنف في الأسابيع الأخيرة الى اتخاذ قرار لاستخدام دوريات عسكرية لردع الجريمة في المناطق الريفية. ولم يتخذ هذا القرار امثالاً للإجراءات الدستورية التي وضعت وفقاً لاتفاقات السلم، ووفقاً له ربما تستخدم قوات الجيش لأغراض الأمن العام فقط إذا تبين أن الشرطة الوطنية المدنية غير قادرة على التصدي لأزمة محددة. وقد يصدر رئيس الجمهورية مرسوماً كهذا فقط إذا كان مشغوعاً بإخطار للجمعية التشريعية. وبالرغم خضوع الدوريات، التي بدأت تعمل في ١٤ آذار/مارس، لقيادة الشرطة الوطنية المدنية التي تحرسها، إلا أنه تطور خطير ينطوي على مخاطر لا يمكن إنكارها. وتدل الحادثة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر على عدم كفاية القوات المسلحة، في ظل الظروف العادية، على القيام بمهام الأمن العام. وفضلاً عن ذلك، من الضروري اعتماد قانون لتحديد الظروف الاستثنائية التي يتسنى بموجبها استخدام القوات المسلحة من أجل أغراض الأمن العام وحدود استخدامها من أجل ذلك الغرض.

٢٤ - وحسبما ينص القانون وأوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، قامت الأكاديمية الوطنية للأمن العام، لأول مرة منذ إنشائها، بتقييم أداء خريجي الشرطة الوطنية المدنية. وبالرغم من تقدير معرفتهم بجميع المواضيع بأنها مرضية بزهاء نسبة ٦٧ في المائة من الحالات التي تم فحصها، لم يصل منهم سوى نسبة ٥٤ في المائة الى مستوى المواضيع الرئيسية للإجراءات القضائية واستخدام الأسلحة النارية. الأمر الذي يؤكد النتائج التي توصلت إليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في وقت مبكر فيما يتعلق بضرورة تقوية المناهج الدراسية ذات الصلة في الأكاديمية.

٢٥ - وهناك عدة مسائل أخرى تتطلب الاهتمام. ويبدو أن الحملة التي شُنت لتعزيز قبول المدنيين في الأكاديمية لم تحقق سوى نتائج متواضعة وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حالياً باستعراضها. ولقد طلبت الحكومة، كإستثناء من الشرط الوارد في الجدول الزمني المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، قبول خمسة من ضباط الشرطة الوطنية السابقة بصفتهم مرشحين في الأكاديمية. ولم توافق جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على هذا الطلب. وهكذا ينبغي استعراض وتعزيز معايير وإجراءات القبول في الأكاديمية لتحسين اختيار المرشحين. وينبغي تنفيذ قرار المجلس الأكاديمي لتكثيف المناهج الدراسية في المستوى الأساسي وتمديد مدتها من ستة أشهر الى ثمانية أشهر، ويتسم التعجيل بتدريب الأفراد والضباط المتخصصين بأهمية خاصة، لا سيما في مجالات التحقيقات الجنائية والنقل والأمن العام والمالية. كما أن التحقيقات الجنائية جديرة بإهتمام خاص لأن الجودة الفنية، إضافة الى التنسيق الفعال مع مكتب المدعي العام والهيئة القضائية هي العنصر الرئيسي لمكافحة الجريمة والقضاء على الحماية من القصاص.

٢٦ - والآلية النازمة للشرطة الوطنية المدنية بحاجة أيضاً الى التعزيز. وبالرغم من تعيين المفتش العام وكيلا لوزارة الأمن العام وتخويله موارد مادية، إلا أن الافتقار الى الوضوح فيما يتعلق بمهام المراقبة المنوطة

به جعلت أدائه غير فعال. وهذا الأمر حقيقي الى حد كبير أيضا فيما يتعلق بوحدتي المراقبة والتحقيقات التأديبية. وبعد التأخير لفترة طويلة، حققت الوحدة الأخيرة تقدما بشأن القضايا التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبها أعضاء من الشرطة الوطنية المدنية ولقد دأبت على تقديم نتائجها الى المحكمة التأديبية لكي تتخذ قرارات بشأنها.

٢٧ - ولا تزال الشواغر القانونية تؤثر في عمل الشرطة الوطنية المدنية، بصورة رئيسية فيما يتعلق باعتماد التنظيمات من أجل القانون الأساسي للشرطة الوطنية المدنية وقانون مهنة الشرطة. وينبغي شغل تلك الشواغر على جناح السرعة. وبالنظر الى الخبرة المكتسبة في الماضي فيما يتصل بالتعسف بصدد تعيين الرتب، من الأهمية القصوى توفير إطار قانوني للترقيات في القوة. وينبغي أيضا وضع تخطيط مركزي، بصفته جزءا من السياسة الوطنية الشاملة للأمن العام، واستحداث نظام لا يتطلب أن يعيش رجال الشرطة في معسكرات.

٢٨ - ولذلك، وبالرغم من التقدم المحرز بصدد عملية الانتقال من أجل اكتمال إنشاء الشرطة الوطنية المدنية بصفقتها المؤسسة الوحيدة التي تقوم بمهام الشرطة لم تكتمل تلك العملية حتى الآن.

رابعاً - حقوق الإنسان والنظام القضائي، ولجنة تقصي الحقائق

٢٩ - انخفضت بدرجة ملحوظة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية منذ بدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عملياتها في عام ١٩٩١. وأصبحت عمليات القتل لدوافع سياسية نادرة كما حدث انخفاض حاد في عدد الشكاوى المتعلقة بعمليات الاحتجاز التعسفي. وفي الوقت نفسه توقفت بصورة كلية "عمليات الاختفاء". ومع ذلك، ومن أجل تعزيز هذا التقدم، فإن المؤسسات الوطنية التي تم إنشاؤها أو إصلاحها بناء على اتفاقات السلم والتي عهد اليها بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك النظام القضائي، والشرطة المدنية الوطنية، والمستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان يجب أن تعزز بدرجة كبيرة. وفي هذا الصدد، لم يتم حتى الآن تنفيذ الإصلاحات الأساسية التي دعت اليها لجنة تقصي الحقائق.

٣٠ - وبعد تأخر طويل، أنشئت في عام ١٩٩٤، محكمة عليا جديدة مشكلة من مجموعة بارزة من الشخصيات المهنية البارزة. ومنذ بدأت المحكمة الجديدة عملها، قامت بطرد أو وقف ١١ قاضيا بسبب مخالفات مهنية؛ وخفضت عدد المحتجزين رهن المحاكمة، الذين قدرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أنهم كانوا يشكلون ٨٠ في المائة من السجناء في تموز/يوليه ١٩٩٤، كما قامت المحكمة الجديدة بتسمية مدير جديد لمعهد الطب الشرعي الذي كان يعد قبل ذلك هيئة ذات انتماء حزبي. واستندت الغرفة الدستورية بالمحكمة، في أول قرار رئيسي لها، الى المعاهدات الدولية التي صدقت عليها السلفادور لتعلن أن الاحتجاز السابق على المحاكمة يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة على نحو ما استقر العمل به.

٣١ - وثمة إصلاحات حاسمة لضمان التنفيذ الفعال لقرارات المحكمة العليا تشمل: اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين؛ وتحقيق اللامركزية للمهام التي تضطلع بها المحكمة العليا حالياً، مما يتيح للمجلس الوطني للقضاء تعيين القضاة وعزلهم؛ وإصلاح قانون الخدمة القضائية؛ وإلغاء عمليات الاعتراف التي تتم خارج نطاق الهيئة القضائية؛ وتسهيل إجراءات حق الإحضار؛ وإلغاء قانون الشرطة لعام ١٨٨٦.

٣٢ - وللتغلب على مشكلة عدم ملائمة التدريب الذي حصل عليه كثير من القضاة الحاليين، يلزم مواصلة تعزيز مدرسة تدريب القضاة الذي أشير إليه في اتفاقات السلم بوصفه متطلباً أساسياً ينبغي أن يتوفر في جميع المرشحين للالتحاق بالسلك القضائي. وفي هذا الصدد، كانت هناك بداية مشجعة تمثلت في تعيين قاض بارز مؤخرًا رئيساً للمدرسة.

٣٣ - وبعد بداية بطيئة، ترجع جزئياً لنقص التمويل، بدأ مكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، الذي أنشأ في عام ١٩٩٢ في إطار اتفاقات السلم، يقوم بدور أكثر فعالية خلال العام الماضي. ويتبع المكتب حالياً مكاتب تم إنشاؤها في المناطق الإدارية الـ ١٤ في السلفادور، وهي تتلقى عدداً من الشكاوى يزيد كثيراً عن عدد الشكاوى التي كانت تتلقاها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وهو يصدر ما يزيد عن ٢٠ قراراً شهرياً كما أنه يتحدى إساءة السلطة بصورة أكثر جسارة. ومع ذلك، مازال معظم المسؤولين يغضون الطرف عن توصيات المكتب غير الملزمة والتي لا يتم تجهيزها دائماً بالسرعة والدقة المطلوبتين. ولم يستفد المكتب حتى الآن بالفعل من سلطاته لطلب إيجاد علاج قضائي للأمور.

٣٤ - وتتمثل إحدى الدعامات الرئيسية لأي نظام ديمقراطي في وجود مجتمع مدني قوي بما في ذلك وجود منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان. وقد قامت المنظمات الحكومية بدور شجاع خلال النزاع المسلح، إذ وجهت الانتباه إلى حالات إساءة استعمال السلطة. ومع انخفاض عدد أسوأ الانتهاكات، تعين على هذه المنظمات أن تواجه حالة جديدة، وكان بعض المنظمات أفضل من البعض الآخر في التكيف مع هذه الحالة الجديدة. ويتعين على هذه المنظمات أن تستفيد الآن من المناخ السياسي الجديد لرصد أداء مؤسسات الدولة ولتعزيز احترام حكم القانون.

٣٥ - ونظراً لأن إساءة استخدام السلطة ما زالت تتم على نطاق واسع، فإن شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أكدت في بداية الأمر على رصد الانتهاكات. ومع تحسن الحالة، تمكنت الشعبة من تكريس موارد متزايدة لتعزيز المؤسسات الوطنية، بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتخصصة في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة المدنية الوطنية والسلك القضائي ومكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان والقوات المسلحة والمنظمات غير الحكومية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عمل جزء كبير من موظفي الشعبة متفرغين تقريباً مع أفراد مكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان في تحليل الحالات المعروضة عليهم والتحقق من الشكاوى بصورة مشتركة.

٣٦ - وما زال بناء المؤسسات أمراً حاسماً لتعزيز التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان. ويعد هذا أمراً مهماً بصفة خاصة للتغلب على الإفلات من العقاب الذي يشكل أخطر تهديد لحقوق الإنسان في السلفادور. وقد أظهرت دراسة أجرتها شعبة حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٤ واستغرقت عامين أنه من بين ٧٥ في المائة من أخطر الشكاوى التي قدمت للبعثة والمتعلقة بحالات قتل وشروع في قتل وتهديد بالموت على مدى سنتين، لم تصدر إدانة أو حكم ضد أي شخص (انظر الوثيقة S/1994/886، الفقرات ٦٨-٥٩). وبهذا الضعف في تحقيقات الشرطة والإجراءات القضائية، استمرت حالة عدم الثقة أو الارتياب من جانب الجماهير في هذه المؤسسات.

٣٧ - وما زالت مشكلة اغتيال العديد من قواد جبهة فارابونديو مارتري للتحرير الوطني باقية دون حل. وقدم الفريق المشترك المعني بإجراء تحقيق عن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية عدداً من التوصيات المهمة التي يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى تقليل الإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم السياسية والجرائم المنظمة على السواء. وتشمل التوصيات إنشاء محاكم استثنائية للنظر في تلك الجرائم، وسن تشريعات تسمح بتخفيض الأحكام مقابل تقديم معلومات تؤدي إلى الكشف عن تلك الجرائم. وقد نفذ اقتراح الفريق المشترك بإنشاء وحدة خاصة في نطاق الشرطة المدنية الوطنية للتحقيق في القضايا السياسية وقضايا الجريمة المنظمة، غير أن تلك الوحدة ظلت غير فعالة من الناحية العملية لأنه لم يتم توفير أماكن عمل لها داخل الشرطة المدنية الوطنية إلا مؤخراً.

٣٨ - وقد قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برامج لتعزيز مدرسة التدريب القضائي، وإنشاء مدرسة لتدريب المسؤولين عن السجون، ودراسة نظام السجون، وتدريب ممثلي النيابة العامة على أساليب التحقيق، وتقديم دورات دراسية في مجال حقوق الإنسان لممثلي الدفاع وقضاة التحقيق، ولتحسين قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٣٩ - وبموجب اتفاقات السلم، فإن توصيات لجنة تقصي الحقائق ملزمة للأطراف. ومن المهم بصفة خاصة، ولاسيما في ضوء انسحاب البعثة، الخطوات التي تمكن مواطني السلفادور ممن انتهكت حقوقهم من الوصول إلى نظام الحماية الدولي في حالة فشل سبل الانتصاف المحلية. وتشمل هذه الخطوات التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعترف بأن للجنة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة بموجب العهد، صلاحية تلقي الشكاوى من الأفراد الذين استنفدوا سبل الانتصاف المحلية المتاحة، والنظر فيها؛ وسحب التحفظات المقدمة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فيما يتعلق بسلطة لجنة مناهضة التعذيب في التحقيق في الانتهاكات المنظمة، فضلاً عن قبول سلطة اللجنة في الاستماع إلى الشكاوى المقدمة من أفراد؛ والاعتراف بالولاية الإلزامية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

خامسا - المسائل الانتخابية

٤٠ - كما يعلم مجلس الأمن، فإن البعثة كرست جزءا كبيرا من اهتمامها لرصد ومراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي أجريت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤، ولانتخابات الرئاسة في جولتها الثانية التي أجريت في ٢٤ نيسان/أبريل. وقامت شعبة الانتخابات التابعة للبعثة، والتي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بالتحقق من عملية القيد في سجل الانتخابات وتعزيزها ومراقبة الحملة الانتخابية والانتخابات (انظر S/26606، S/1994/179، S/1994/304 و S/1994/375 و S/1994/486).

٤١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٤، عقب إجراء الانتخابات، أبلغت مجلس الأمن (انظر S/1994/536، الفقرة ١٧) بأن الحاجة تدعو إلى إصلاح شامل للنظام الانتخابي، الذي يتعين أن يعالج الجوانب التالية: إصدار وثيقة وحيدة للهوية، وكفالة إدلاء المواطن بصوته في منطقة إقامته، وتوحيد صيغة التمثيل في الجمعية التشريعية والمجالس البلدية وإزالة الطابع السياسي للمحكمة الانتخابية العليا.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أوصت لجنة مكونة من أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب عينها الرئيس بأن تقوم هيئة مستقلة عن المحكمة الانتخابية العليا بإصدار وثيقة وحيدة للهوية وتنفيذ إجراء التصويت في منطقة الإقامة. وفي شباط/فبراير قدمت بعثة مساعدة تقنية تابعة للأمم المتحدة مجموعة توصيات بهذا الشأن. وقد لقيت هذه المواضيع اهتماما طيبا من الحكومة والأحزاب السياسية. غير أنه نظرا لضرورة إجراء تغييرات تشريعية ولضخامة نطاق هذه المهمة، فقد يتعذر إصدار وثيقة جديدة في الوقت المناسب لاستخدامها في الانتخابات التشريعية والبلدية في عام ١٩٩٧. وما زال يتعين على اللجنة الرئاسية والأحزاب السياسية تعديل نظام المجالس البلدية القائم والذي يكفل فوز لائحة الفائز بأغلبية الأصوات، غير أنه من المتوقع أن يتم إدراج ذلك التعديل، مع وثيقة الهوية وكفالة إجراء التصويت في منطقة الإقامة، في أي صفقة إصلاحات قد تنظر فيها الجمعية التشريعية خلال الأشهر القادمة.

٤٣ - وللأسف، وكما ذكر في مناسبات سابقة (انظر S/1994/1212، الفقرة ١٣) ما زال التسييس يقوض أداء المحكمة الانتخابية العليا ومصادقيتها. ولم يؤد تنفيذ الإصلاحات الدستورية لعام ١٩٩١ إلى أداء هذه المؤسسة لوظائفها بفعالية. ويتضح ذلك من أنه على الرغم من أن الانتخابات التالية ما زال أمامها فترة طويلة، فإن المسؤولين العموميين عنها مختلفون بشأن مسائل روتينية تتعلق بالموظفين. وإنني أناشد الحكومة والأحزاب السياسية أن تجمع إرادتها السياسية من أجل التصدي لهذه القضية، لتسهم بذلك في الإدارة الكفؤة والجيدة للانتخابات في المستقبل وفيما يحققه ذلك من زيادة ثقة الجماهير.

سادسا - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ألف - برنامج نقل ملكية الأراضي

٤٤ - منذ تقريره الأخير الى مجلس الأمن، تلقى ٤٢٠ ٥ مستفيدا شهادة ملكية الأرض. ويبلغ مجموع المستفيدين حتى الآن ٣٦٢ ١٨ شخصا يمثلون ٤٥ في المائة فقط من الـ ٦٤٨ ٤٠ فردا من الأفراد السابقين المنتمين الى القوات المسلحة والى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، فضلا عن حائزي الأراضي في مناطق النزاع السابقة، والذين يمثلون "عالم" المستفيدين المحتملين المتفق عليهم في آب/اغسطس ١٩٩٤ (انظر S/1994/1000، الفقرة ٢٨). وما زال البرنامج المخصص لأعضاء القوات المسلحة السابقين متأخرا بشكل أخطر حتى من البرنامج المخصص لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وهكذا ما زال برنامج الأراضي يشكل مصدر قلق بالغ. ومع بدء عملية اللامركزية التي أنشئت في خطة التعجيل الثالثة (انظر S/1994/1000، الفقرة ٣٠) ومع التغيير الذي أدخل على رئاسة مصرف الأراضي، أظهر برنامج الأراضي تقدما ملحوظا في الفترة من نهاية تشرين الأول/أكتوبر الى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حيث ازداد عدد المستفيدين بما قدره ٢٥١ ٤ فردا (قراءة ٧٠ فردا كل يوم). إلا أن البرنامج توقف تماما في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ورغم أنه قد استؤنف الآن، فقد كان في الشهرين الأولين من هذه السنة على نسق أبطأ بكثير منه في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٤. وهذا مثير للقلق بالنظر الى تأكيدات الحكومة بأن سرعته ستزداد على نحو هام خلال هذه الفترة. ولم يتلق أراض حتى الآن في هذه السنة سوى ١٦٩ ١ مستفيدا (٢٠ فردا في اليوم).

٤٥ - وهناك عدة عوامل ساهمت في تعجيل البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤: (أ) اعتماد مرسوم لتسهيل عملية التشريع ومنح شهادات ملكية الأراضي؛ (ب) اشتغال عدد أكبر من الشركات في مجال قيس الأراضي؛ (ج) الموقف الايجابي الذي تتخذه الرئاسة الجديدة لمصرف الأراضي؛ (د) التدابير الإدارية الجديدة؛ (هـ) إضفاء اللامركزية على العملية لتصبح بيد الأقاليم؛ (و) توظيف ١٠٨ من أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني للمساعدة في الاتصال بالمالكيين ومساعدة المستفيدين المحتملين على الوفاء بشروط البرنامج. ومن المؤسف أن البرنامج أصبح مشلولا من جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ويعود ذلك جزئيا الى فترة الأعياد ولكن الأهم من ذلك هو التغييرات الإدارية التي أدخلت على مصرف الأراضي والتي تشمل الاستعاضة عن ٣٠ موظفا أساسيا كانوا مشتركين الى حد كبير في العملية.

٤٦ - وهناك سبب ثان لإصابة البرنامج بالشلل يتمثل في مشاركة معهد الحرية والتقدم، كجزء من خطة التعجيل الرابعة التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد وجد هذا المعهد، بالرغم من أنه مزود بقدرات أكثر تطورا وبقدر أكبر من الموارد بالمقارنة بغيره، أن من الصعب في هذه المرحلة المتأخرة أن يتكيف بسرعة مع احتياجات برنامج الأراضي، خاصة وأن معظم تجاربه السابقة تتصل بمنح شهادات تملك المساكن في المناطق الحضرية التي كان فيها تسجيل الممتلكات وإحصاؤها موثوقا الى حد ما كما أن

الوصول إليها كان سهلاً نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممتلكات الريفية تنشأ عنها مشاكل تتصل بـ: (أ) القياس؛ (ب) العثور على المالكين الأصليين؛ (ج) العثور على شهود لتصديق الملكية. كما أدت مشاركة المعهد إلى مشاكل خطيرة فيما يتصل بالتنسيق مع مصرف الأراضي ومكتب تنسيق المسائل الزراعية، الذي كان يؤدي دوراً حاسماً على الصعيد الإقليمي. علاوة على ذلك، فإن معظم التوقعات الكبيرة التي أثارها إشراك المعهد في الجهد المبذول لتعجيل عملية منح شهادات التمليك لم تتجسد حتى الآن، مع ما يصحب ذلك من استياء وانعدام الصبر لدى المستفيدين المحتملين. ورغم أن التفكير كان يتجه في الأول إلى قيام مصرف الأراضي بالتعاقد من الباطن مع المعهد لتسهيل عملية منح شهادات تمليك الأراضي والإلزام بمستندات في الحالات التي توجد فيها مشاكل، فإن المعهد يضطلع الآن بمهام تنفيذية فيما يتعلق بجزء كبير من البرنامج.

٤٧ - ورغم التأكيدات السابقة لمسؤولين حكوميين بأن سيتم إنجاز برنامج الأراضي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل، فإن من المسلم به الآن أن هذا مستحيل. وبالفعل، من الصعب أن يتصور المرء أن ينجز البرنامج قبل نهاية عام ١٩٩٥. لذلك لا بد من تمديد المرسوم الذي يحمي حائزي الأراضي من نزاع اليد وفقاً لذلك وفي أسرع وقت ممكن للتقليل من شعور حائزي الأراضي بعدم الأمن والحيرة (انظر S/1994/561، الفقرة ٧٤)، ومن تعجيل عملية إصدار شهادات ملكية الأراضي. ويشكل الـ ٥٥ في المائة من المستفيدين المحتملين الذين لم يحصلوا بعد على أراضٍ حالات صعبة الحل تتسم بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية: (أ) حيازات الأراضي الصغيرة (مشكلة التعامل مع عدد كبير من مالكي الأراضي)؛ وصعوبة منح سندات تمليك عدد كبير من الممتلكات بدلاً من عدد قليل منها؛ (ب) مشاكل قانونية (انعدام شهادات ملكية الأراضي ومشاكل المالكين المتعلقة بالوراثة)؛ (ج) الحاجة إلى نقل بعض حائزي الأراضي الموجودين حالياً على ممتلكات لا يريد أصحابها بيعها إلى ممتلكات أخرى متاحة ومقبولة.

٤٨ - وأعادت الحكومة موظفين أساسيين إلى وظائفهم على الصعيد الإقليمي وعالجت بعض مشاكل التنسيق التي جرت مناقشتها أعلاه. إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد.

٤٩ - وهناك مشكلة أخرى تتمثل في كون المدفوعات المقدمة لمالكي الأراضي غالباً ما تتأخر على نحو غير ضروري. وهذا يرغب الآخرين عن البيع، مما يساهم في الحاجة إلى نقل حائزي الأراضي. وفي الحالات التي توجد فيها مصاعب قانونية في إتمام العملية، يمكن القيام بالدفع إلى حساب إئتماني مجمد مما يسهل عملية التحويل. وقد اقترحت الحكومة إجراءً من ذلك القبيل وينبغي أن تبذل كل ما في وسعها لضمان تنفيذه بدون تأخير.

٥٠ - وهناك مسألة أخرى تثير بالغ القلق هي حالة المستوطنات البشرية. وكما وجهت نظر مجلس الأمن باستمرار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر S/26790، الفقرة ٥٥؛ و S/1994/561، الفقرتان ٧٦ و ٨٧؛ و S/1994/1000، الفقرتان ٢٨ و ٣١؛ و S/1994/1212، الفقرة ١٧)، فإن العواقب السياسية والاجتماعية لتجزئة هذه المجتمعات المحلية لا يمكن أن يستهان بها. ويؤسفني أن أجد نفسي مضطراً إلى إبلاغ أنه لم يحرز

أي تقدم تقريبا في إيجاد حل لهذه المشكلة المتفجرة التي أدت الى وقوع حوادث متكررة بين مالكي الأراضي الذي يريدون استرداد أراضيهم وحائزي الأراضي الذين يحتلونهم.

٥١ - وقد تم التوصل بالفعل الى اتفاق فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية الحضرية. إلا أن هذا لم ينفذ بسبب الخلافات فيما يتعلق بالمستفادين المحتملين. وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تطلب منحاً سكنية لجميع الأشخاص الذين شملهم احصاء المستوطنات الحضرية الذي قامت به اللجنة الوطنية لتعزيز السلم في عام ١٩٩٣. وتصر الحكومة على أن الأشخاص الذين يشملهم برنامج الأراضي (قراية ٧٥٠ شخصا من بين الـ ٣٧٠ ١ شخصا الذين شملهم احصاء اللجنة الوطنية لتعزيز السلم) لا يحق لهم التمتع بالمنحة السكنية التي تبلغ ٣٨٠ ١ دولاراً. وتحتج الجبهة بأن جميع الأشخاص الذين يوجدون بمستوطنات بشرية ينبغي أن يتلقوا هذا المبلغ لأن من غير المحتمل أن يغادروا المجتمع المحلي نظراً لما يفقدونه من الهياكل الأساسية والخدمات لو فعلوا ذلك.

٥٢ - علاوة على ذلك، فإن بعض هذه المجتمعات المحلية تريد أن تمثل نفسها بنفسها ولا تريد أن تمثلها الجبهة (ويمثل البعض منها صوت التجديد الشعبي، وفقد آخرون أملهم في قيادة الجبهة لعدم قدرتها على إيجاد حل للمشكلة).

٥٣ - ولا بد من إيجاد حل بسرعة، وعلى أية حال قبل مغادرة البعثة للسلفادور، لسد الفجوة بين طلبات الجبهة وما تقترحه الحكومة. ولن يكون الفريق الصغير الذي سيبقى لأغراض التحقق مجهزاً على نفس المستوى من التجهيز الذي عليه لكي يؤدي دوراً في تيسير إيجاد حل لهذه المسألة. ولن يمكن نقل هذه المستوطنات عن طريق الاجراءات المتشعبة لبرنامج الأراضي. وإذا تحلى كل من الطرفين بأقصى ما يمكن من المرونة، فإن أفضل استراتيجية ستمثل في القيام بسرعة بتحويل ملكية أقصى عدد ممكن من الممتلكات التي يريد أصحابها بيعها وترك الأملاك التي لم يمكن العثور على أصحابها، أو التي يواجه أصحابها مشاكل قانونية، أو التي يطلب أصحابها أسعاراً غير معقولة أو التي لا يريد أصحابها البيع الى الآخر. عندئذ قد يتعين التفكير في برنامج لمصادرة الأراضي مقابل تعويضات، على النحو المتوخى في الدستور، وذلك في بعض الحالات التي تكون فيها الممتلكات المعنية ذات طبيعة مشاعة.

٥٤ - وكما هو مبين أعلاه، فإن مسألة التمويل ليست أخطر مسألة بالنسبة للتنفيذ الكامل للاتفاقات، رغم انها تظل هامة. ويشير الاتفاق الأخير للحكومة مع رابطة أفراد القوات المسلحة السابقين لتسهيل حصول ٥ ٠٠٠ من أعضاء تلك المنظمة على استحقاقات تساؤلات مزعجة بالنظر الى ندرة الأموال والأراضي المتاحة لبرامج إعادة الإدماج والحاجة الى عدم تشجيع الانطباع بأنه يمكن الحصول على استحقاقات باللجوء الى القوة. وهذا يجعل من الضروري أكثر من قبل ضمان التنفيذ المبكر للبرامج المتأخرة لفائدة المستفيدين المحتملين الذين لهم توقعات مشروعة بموجب اتفاقات السلم.

باء - برامج إعادة الإدماج الأخرى

٥٥ - بالرغم من إمكان الإبلاغ عن إحراز تقدم في عدد من برامج إعادة الإدماج ورغم إنجاز بضعة برامج، ما زال يتعين تعجيل البرامج المعلقة وتصحيح أوجه النقص القائمة.

٥٦ - وعلى عكس ما جاء في التقارير السابقة، فإن تحويل ١٣ مليون دولار إلى مصرف الائتمانات الزراعية لتمويل البرامج الزراعية لم يتم بعد. ولم تحول سوى ٤,٥ ملايين دولار كدفعة أولى. ومن الأساسي تجاوز التأخيرات في توسيع القدرة الإدارية للمصرف لتفادي خطر التأخير في توزيع الائتمانات. وينبغي أن يحصل الذين تلقوا شهادات ملكية أراض - وأخذوا على عاتقهم عبء الديون التي ينطوي عليها ذلك، على الائتمانات في الوقت المناسب للزراعة والانتاج وخدمة ديونهم. وحيث أن كثيرين يخشون أن تزداد ديونهم، فإنه ينبغي توفير المساعدة التقنية المناسبة بحيث يمكنهم استعمال الائتمانات على نحو مثمر.

٥٧ - ولذلك يتعين على الحكومة أن تتخذ إجراءات فورية لمعالجة التأخيرات المسجلة. وينبغي أن يبدأ تسديد الائتمانات دون تأخير إذا أريد للمنتجين أن يستفيدوا من موسم الزرع الذي يبدأ في نيسان/أبريل - أيار/مايو. وقد تلقى بالفعل معظم المقاتلين السابقين من أعضاء جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني ولكن ٤٠ في المائة فقط من المقاتلين السابقين المنتمين للقوات المسلحة ائتمانات. ويزيد عدم كفاية المساعدة التقنية من حدة المشكلة كما يرغب الكثير من حائزي الأراضي عن زيادة ديونهم. ونتيجة لذلك، لم يتحصل على ائتمانات حتى الآن سوى ٥٠٠ ١ من حائزي الأراضي من مجموع المستفيدين المحتملين الذين يتجاوز عددهم ٢٢ ٠٠٠ مستفيد.

٥٨ - وقم تم بالفعل تسديد الجزء الأكبر من الائتمانات المخصصة للمؤسسات الصغرى ولكن يقدر أن ٢٦ في المائة فقط من مستفيدي جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني و ٥١ في المائة من أفراد القوات المسلحة السابقين قد استثمروا الائتمانات على نحو مفيد. ويقدر أيضا أن ١٦ في المائة فقط من المستفيدين المنتمين إلى الجبهة و ٣٠ في المائة من أفراد القوات المسلحة السابقين يقومون بدفع الفوائد المستحقة في الوقت المحدد. وتظهر "الخطة ٦٠٠" المخصصة للقادة السابقين من المستوى المتوسط لجبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني الذين تلقوا قدرا أكبر من التدريب والتوجيه والمساعدة التقنية نتائج أفضل فيما يتصل بالاستثمار والتسديد. وفي حين أن من المقرر أن يبدأ برنامج الإسكان المخصص للقادة السابقين الـ ٦٠٠ المنتمين لهذه المجموعة في نهاية الشهر الحالي، فإنه لم يحرز أي تقدم في حالة أفراد القوات المسلحة السابقين.

٥٩ - وما زال صندوق حماية الجرحى ومعاقى الحرب يشكل مصدرا للمشاكل، حيث أنه شهد عددا من التأخيرات أكبر من أي برنامج آخر تقريبا. ويواجه الصندوق طلبات ملحة وافتقارا جليا للموارد والقدرات الإدارية. ورغم أنه تلقى مؤخرا بعض الدعم من الحكومة، فإنه ما زال في موقف لا يسمح له بالاضطلاع بمهامه على نحو فعال. وقدمت المدفوعات الأولى في شكل معاشات لأكثر المعاقين عجزا. وما زالت

الفجوة بين موقف معاقبي الحرب وموقف الحكومة آخذة في الاتساع. ولم تعد منظمة المقاتلين السابقين المعاقين المنتمين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تقبل أن يمثلها ذلك الحزب. وهناك حاجة ملحة إلى إعادة إدماج ما يقارب ١٢ ٠٠٠ من معاقبي الحرب وإلى مساعدة ما يقارب ١٨ ٠٠٠ من ضحايا الحرب.

٦٠ - وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ تلقى حوالي ١٩ ٠٠٠ من مقاتلي القوات المسلحة السابقين الذين تم تسريحهم مدفوعات تعويضية (تعادل مرتب ١٢ شهرا). وكانت برامج إعادة إدماج موظفي الشرطة الوطنية السابقين في المجتمع أكثر تكاملا وأفضل تنسيقا من البرامج المشابهة للقوات المسلحة. ويرجع ذلك جزئيا إلى وجود وكالات منفذة أكثر خبرة، غير أن السبب الرئيسي لذلك يُعزى إلى أن المستويات التعليمية العالية للمستفيدين أتاحت لهم الاستفادة على نحو أكبر من البرامج القائمة. وتلقى ما مجموعه ٣٦٤ ٤ من الموظفين السابقين مشورة. وفضّل ٩٠ في المائة الانخراط في التدريب المهني والبعثات الدراسية، في حين فضّل الـ ١٠ في المائة المتبقين التدريب في مجال الزراعة، وهناك حاجة واضحة إلى وضع برامج تكميلية لتثبيت و/أو إعادة تمويل المشاريع القائمة للمستفيدين وعلى تقديم مساعدة تقنية لضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بصورة فعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تعاوننا وثيقا.

جيم - محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي

٦١ - انصب تركيز محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي بصفة أساسية على قضايا حقوق الأيدي العاملة خلال سنوات وجوده الأربعة عشرة (S/1994/561، الفقرات ٨٨-٩١). وكانت الموافقة على ١٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وإصلاح قانون العمل من بين منجزاته الرئيسية. وكما أبلغت مجلس الأمن (انظر S/26790، الفقرة ٦٠)، توقفت جلسات المحفل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عندما أعلن قطاع الأعمال التجارية توقفه عن العمل أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٤. ولم تستأنف هذه الجلسات حتى الآن.

٦٢ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأ نفاذ قانون العمل، بما في ذلك إنشاء المجلس الأعلى للعمل. ومنذ ذلك الوقت، يجادل قطاع الأعمال التجارية بأن المجلس بوصفه مؤسسة قانونية ودائمة يحل محل المحفل، الذي يعد هيئة مؤقتة أنشئت بموجب اتفاقات السلم. ولا تزال عدة اتحادات تصر على إعادة تشكيل المحفل، كما أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أدرجته ضمن الاتفاقات المعلقة في الجدول الزمني المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم نشر اللوائح الداخلية للمجلس الأعلى للعمل وافتتح المجلس في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، بعد تسعة أشهر تقريبا من إنشائه. ولم يتغير تمثيل قطاع الأعمال التجارية مما كان عليه في المحفل كما أن الاتحادات في كلا طرفي المناقشة المتعلقة بإعادة إنشاء المحفل تمثل قطاع العمل. غير أن استبعاد بعض الوزارات الحكومية التي كانت ممثلة في المحفل يوحي بأن جدول أعمال المجلس قد يكون أضيق نطاقا إلى حد كبير من جدول أعمال المحفل.

سابعا - الجوانب المالية

٦٣ - قرر مجلس الأمن، في قراره ٩٦١ (١٩٩٤)، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة واحدة أخيرة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد منح إذن بالالتزام بمبلغ مليون دولار شهريا للفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وستعرض الاحتياجات للفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على الجمعية العامة.

٦٤ - وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة (بما في ذلك فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى) ٥٠١ ٦٤٩ ٢٣ دولار. ومن أجل توفير الاحتياجات اللازمة للبعثة من التدفقات النقدية، تم اقتراض مبلغ إجماليه ١٠,٥ مليون دولار من حسابات حفظ السلم الأخرى. ولم تسدد هذه القروض حتى الآن. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلم ١ ٦٧٨,٧ مليون دولار في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥.

ثامنا - الجوانب الإدارية

٦٥ - فيما يتعلق بالتصرف في موجودات الأمم المتحدة التي في حوزة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بدأ نقل المركبات والمعدات والأثاث واللوازم إلى البعثات الأخرى ومؤسسات الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وبحلول شباط/فبراير ١٩٩٥، تم التصرف تقريبا في جميع الموجودات التي لا يحتاجها بصورة مباشرة الفريق الأصغر حجما الذي تبقى أثناء فترة الولاية الحالية عن طريق نقلها أو بيعها تجاريا. كما تم إعداد قوائم مكتملة لكل من البضائع المستهلكة والبضائع غير المستهلكة التي سيتم الاحتفاظ بها حتى نهاية الولاية وهي ستشكل أساسا للقرارات التي ستتخذ بشأن عمليات النقل الأخرى، ولا سيما إلى عمليات مثل بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا، وبوصفها مجموعات للشروع في عملية التخزين في برينديسي، إيطاليا.

٦٦ - وتسير عملية تصفية موجودات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالاسترشاد بالمبادئ والسياسات المبينة في النظام المالي للأمم المتحدة وفي التوجيهات الإدارية التي تنص، حسب الأولوية، على ما يلي: (أ) ينبغي أن يعاد وزع المعدات التي تتفق مع المعايير أو تتسق مع المعدات الموجودة إلى عمليات الأمم المتحدة الأخرى أو يتم الاحتفاظ بها كاحتياط لتستخدمها البعثات المقبلة؛ (ب) ينبغي أن تمنح المعدات الأخرى لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، لتُنقل إليها بقيمة مخفضة؛ (ج) ينبغي أن يتم التصرف في الأصناف الأخرى بصورة تجارية داخل البلد، وفقا للإجراءات النموذجية التي تتبعها الأمم المتحدة؛ (د) يمكن منح أي موجودات متبقية (ذات القيمة المنخفضة والتي عادة ما تكون في حالة سيئة) إلى المنظمات المحلية.

٦٧ - وسيكون الانتهاء الرسمي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٥، غير أنه سيكون من الضروري الاحتفاظ في السلفادور بفريق صغير من موظفي الأمم المتحدة المدنيين لمعالجة المطالبات والفواتير غير المسددة ومجالس التحقيق، وما إلى ذلك، والقيام بالتصرف النهائي في الممتلكات والمعدات. ومن المتوقع أن يقوم هذا الفريق، الذي سيكون متميزاً عن الفريق الصغير المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/143)، بإنجاز أعماله بأسرع ما يمكن، في موعد لا يتجاوز بأية حال نهاية تموز/يوليه ١٩٩٥. وبعد ذلك، سيتسنى لي تقديم تقرير نهائي إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة عن تصفية أصول بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

تاسعا - ملاحظات

٦٨ - تجري، حالياً، التحضيرات لإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وستقوم الأمم المتحدة قريباً في إيقاف العمل في عملية نموذجية متعددة المهام من عمليات حفظ السلم بعد ٤٥ شهراً من بدء بعثة رصد حقوق الإنسان الرائدة التي كانت في مرحلتها الأولى و ٣٩ شهراً وقف إطلاق النار الرسمي الذي سحب الوزع الكامل. وهناك ما يدعو إلى الشعور بالارتياح لما أنجزه السلفادوريون خلال هذا الوقت. ومما يعد مضخة للبعثة أنها ساعدت السلفادوريين على التحول من مجتمع عنيف ومغلق إلى نظام ديمقراطي يوفر الدعم لحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. غير أن هناك عدداً من الالتزامات التي ينبغي الوفاء بها قبل أن تكلل عملية السلم في السلفادور بالنجاح. ومن سوء الطالع أن هذه الالتزامات تتعلق بجوانب من اتفاقات السلم تكتسي أهمية تجعلها ترتاب في عدم الرجوع في عملية السلم ككل طالما أنها لم تتحقق. وللاحق أن بعضها قابل للانفجار وينبغي نزع فتيله.

٦٩ - وقد تعهدت الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات التي أبرمت بين حكومات السلفادور وجبهة فارابوندو مارتري، الموقعتان على اتفاق السلم الذي تم توقيعه في شابولتيك كاسيل في مدينة مكسيكو في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23501، المرفق). وكما هو مبين في متن هذا التقرير، لم يتم حتى الآن الوفاء بعدد من الالتزامات التي عقدت في شابولتيك. واستناداً إلى ذلك، قدم سبب قوي للإبقاء على البعثة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهو تاريخ انتهاء ولايتها. وقد أولي اعتبار جاد لتوصية قدمت بهذا الشأن، غير أنني أحجمت عن تقديمها في ضوء المؤشرات الواضحة الصادرة عن أعضاء المجلس بأنه قد آن الأوان لإنهاء تلك البعثة.

٧٠ - وبناء على ذلك، أبلغت المجلس في ٦ شباط/فبراير بأني اقترحت، في أعقاب انسحاب البعثة، أن يترك فريق صغير للقيام بإجراء عمليات التحقق المتبقية والاضطلاع بمسؤوليات المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن لاستجابته المؤاتية لاقتراحي، إن الحاجة إلى إنشاء هذه الآلية والتأكد من أنها قادرة على الاضطلاع بمهمتها الشاقة، ولو بموارد مالية منخفضة إلى حد بعيد، بالغة الأهمية لتدعيم السلم في السلفادور. وعندما عرضت عزمي على المجلس، قدمت تأكيدات بأنه سيحرز تقدم كبير قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد كان اقتراحي المتواضع الذي قدمته بشأن حجم الفريق التالي

لانتهاء البعثة مبنيًا على هذه الفرضية التي لم تتحقق لسوء الطالع. وقد تأذن التأخيرات التي حدثت بعد ذلك والصعوبات الجديدة بترك فريق أكبر حجمًا.

٧١ - وقد شهدت السنة الماضية تغييرات في كلا طرفي اتفاقات السلم. وهذه التغييرات لا تؤثر في الطابع الإلزامي للاتفاقات الأصلية. فقد حصل الرئيس كالديرون على منصبه عن طريق انتخابات تعززت في شرعيتها بالإصلاحات التي تلت اتفاقات السلم ومشاركة الأمم المتحدة. ولذلك فإن حكومته تتحمل مسؤولية مباشرة وثقيلة عن ضمان الوفاء بجميع الالتزامات التي تنشأ عن الاتفاقات بأقل قدر من التأخير، وهي مسؤولية قبلها الرئيس قبولًا كاملاً.

٧٢ - رغم أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني شاركت في انتخابات عام ١٩٩٤ بوصفها حزبًا سياسيًا واحدًا، سرعان ما انفصلت مجموعتان من أصل المجموعات الخمس المكونة للجبهة، هما إرادة الشعب الجديدة والمقاومة الوطنية، عن المجموعات الثلاث الأخرى وهي قوات التحرير الشعبية والحزب الشيوعي وحزب عمال أمريكا الوسطى الثوري، لكي تصبحا حزبين سياسيين مستقلين. غير أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني لا تزال تحتفظ بمركزها كطرف موقع على اتفاقات السلم. وكانت المجموعات الخمس التابعة لجبهة التحرير الوطني قد شكلت هيئة تفاوض مشتركة. ووقع على اتفاقات السلم ممثلون عن المجموعات الخمس باسم جبهة التحرير الوطني. ولا زالت هذه المجموعات تشكل المحاور المناظر للحكومة في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلم.

٧٣ - ولم يخل التحول السلمي نحو مجتمع أكثر ديمقراطية من تحديات. فلقد وقع التلاعب بالمطالب الاجتماعية؛ وشنت حملة للنيل من مصداقية المؤسسات الجديدة للدولة، ولا سيما الشرطة المدنية الوطنية؛ وزادت الجرائم العادية على النحو المألوف في أوضاع ما بعد الحرب؛ بالإضافة إلى دعوات متفرقة لكن مستمرة للقيام بدور عسكري أكبر، الأمر الذي يمكن أن يتوخى ما للمجلس الوطني والنظام السياسي لكل من مصداقية وسلطة.

٧٤ - ولقد أكد الحادث الذي وقع في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، والذي وعد بنتيجته أعضاء ينتمون إلى منظمة للجنود السابقين بجملة من المكاسب بعد أن استولوا بالقوة على الجمعية التشريعية، من جديد على الحاجة إلى الوفاء على وجه السرعة بالالتزامات المقطوعة. فإذا ما تم ذلك، أصبحت الحكومة أكثر قدرة على التصدي بقوة لحالات تفجر العنف الدورية التي تستهدف تحقيق المزيد من المكاسب.

٧٥ - ومع أن أطراف اتفاقات السلم التزمت منذ بداية التنفيذ، بحوار دائم هدفه التوصل إلى اتفاق بشأن سبل ضمان وفائها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، فقد أحبطت المعارضة من جانب مجموعات ضغط قوية، إلى جانب استمرار هشاشة الوضع المؤسسي عمل الحكومة على نحو حاسم في بعض المجالات المهمة بشكل خاص، كالانضمام إلى الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وإلى حد كبير، تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي وإصلاح قانون الانتخابات الذي لا يزال معلقًا. وخلال الفترة المتبقية على مغادرة بعثة

مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، من الأهمية بمكان إيلاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقات، بداية بتلك التي لا تتوقف إلا على قرار من السلطة التنفيذية. وعلى السلطة التنفيذية السهر على تنفيذ المسؤولين لقراراتها السياسية على النحو الواجب.

٧٦ - وهكذا فمع اقتراب فترة البعثة من نهايتها، لا يزال عدد من الالتزامات الهامة معلقا. ويعتبر تعزيز الشرطة الوطنية المدنية، وبخاصة قدرتها على التحقيق، والآليات التأديبية الداخلية، لتوفير الحماية من الجريمة والمعاقبة عليها على نحو فعال، والعمل في الوقت نفسه على ضمان إدراج الأمن العام في نطاق الاختصاص المدني، وفقا لما نصت عليه الاتفاقات. وتعتبر مواصلة تطهير وتحديث السلطة القضائية أمرا حاسما لحماية حكم القانون ووضع حد للإفلات من طائلة القانون. ومن شأن اعتماد الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، التي لا تزال معلقة، والمصادقة عليها حسبما أوصت لجنة تقصي الحقائق أن يعزز الانتفاع بآليات الحماية في حال حدوث انتهاكات في المستقبل. وسيلزم بذل الجهود لضمان الموافقة على إصلاح قوانين الانتخابات الذي لا يزال معلقا، قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بوقت كاف، إذا ما أريد نفاذها قبل إجراء الانتخابات القادمة.

٧٧ - ولا يزال برنامج نقل ملكية الأراضي مصدر قلق جدي. فأكثر من نصف المستفيدين المحتملين لم يستلم سندات ملكية أرضه بعد. وأكثر ما يثير القلق هو احتمال أن تمنع مشكلات تقديم الائتمان الزراعي عددا كبيرا من هؤلاء من زراعة أرضهم في شهر أيار/مايو. وثمة حاجة إلى بذل جهد خاص لتذليل العقبات أمام البرنامج وضمان تقديم الائتمان الزراعي لجميع المستحق في الوقت المناسب.

٧٨ - ويمثل ذلك أهمية أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن ترتيبات نقل المستوطنات البشرية وأن تمضي قدما في هذا المجال دون إبطاء. وإنني أحث الأطراف على إيجاد حل لهذه المشكلة السياسية المتفجرة، قبل مغادرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور البلد لأن الفريق المصغر الذي سيبقى فيها سيكون أقل قدرة بكثير عن الإسهام في هذه العملية المعقدة.

٧٩ - ويبقى عجز صندوق حماية جرحى ومعوقي الحرب عن أداء مهامه بسبب النقص في الموارد والخبرة الإدارية، يشكل مصدر اضطراب محتمل. وتعتبر مساعدة الأعداد الكبيرة من معوقي وضحايا الحرب في الحاجات الإنسانية الملحة والتي لا تزال غير ملبأة إلى حد كبير بعد مضي ثلاث سنوات على انتهاء الصراع. ومن التطورات المشؤومة إعلان معوقي الحرب إصرارهم من الآن فصاعدا على التعامل مع الحكومة مباشرة أو اللجوء إلى وسائل أخرى لتحقيق مطالبهم، نظرا لعدم رضاهم عن فشل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في تحقيق أي نجاح.

٨٠ - وليس من المدهش إزاء ذلك، أن تصعد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ضغوطها في هذه المرحلة من العملية. ولقد وصف ما أعلن عنه قادة الجبهة من خطط لتنظيم المظاهرات في الشوارع بأنه تهديد، بل "ابتزاز"، على الرغم من التأكيد على طابعها السلمي. ولقد كانت الجبهة على اتصال مع السلطات

وكذلك مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لتحذيرها مسبقاً عن ما تخطط له من مظاهرات، وهي من الحقوق التي يكفلها الدستور، من أجل تفادي أية حوادث غير مرغوب فيها. وينبغي اعتبار حالة الاحباط على مستوى القاعدة الشعبية التي يعبر عنها اللجوء إلى التظاهر، بمثابة تحذير من مخاطر الاستمرار في تأخير تنفيذ الاتفاقات.

٨١ - وبموجب اتفاقات السلام يتمثل دور اللجنة الوطنية لتدعيم السلم واللجان المتفرعة عنها في الإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام. وتتألف اللجنة بصورة رئيسية من ممثلين عن الأطراف. وفي حين كانت تخطط للانتهاء من عملها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهي المهلة المحددة في الجدول الزمني لاستكمال التنفيذ، المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، فهي تنظر اليوم في سبل تمديد مهمتها لتشمل الجوانب المعلقة، عملاً باتفاق نيويورك المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والذي بموجبه أنشئت وستبقى لحين استكمال تنفيذ الاتفاقات. وينبغي أن تبقى اللجنة موجودة بوصفها مؤسسة التحقق من تنفيذ اتفاقات السلم، طالما لا يزال هذا التنفيذ معلقاً.

٨٢ - وتمثل الآلية التي اعتزم إنشاؤها لدى انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من فريق صغير من الفنيين ومن موظفي الدعم للتحقق من تنفيذ النقاط المعلقة في اتفاقات السلام والقيام بالمساعي الحميدة. وسيقدم الفريق تقاريره إلي، فيما سألقي المجلس على اطلاع بما يجري حسب الاقتضاء. وأنوي الاستفادة من التعاون الوثيق الذي نشأ بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال التأكد من مواصلة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة المتابعة ليتسنى انتهاج نهج متكامل في مرحلة بناء السلم بعد الصراع.

٨٣ - وكما يرى مما تقدم، فإن المجالات التي تحتاج إلى التحقق هي استكمال تنفيذ الاتفاقات فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي وبرامج إعادة الدمج الأخرى وإقرار التدابير التشريعية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق وتعزيز الشرطة المدنية الوطنية، ومحفل التشاور الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، والنظام القضائي والانتخابي.

٨٤ - ويؤرخ انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لنهاية وجود قدم دعماً كبيراً للسلم والديمقراطية في السلفادور. ونحن الآن على أعتاب فترة سيتعين فيها على مؤسسات السلفادور، وقد تعززت وتحققت فيها الإصلاحات بموجب اتفاقات السلم، تحمل مسؤولياتها كاملة. وعسى أن تتخذ الإجراءات التشريعية الضرورية لتعزيز هذه المؤسسات وتنفيذ على جناح السرعة. وتقف الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

٨٥ - لقد بات من الواضح منذ فترة أنه لن يتسنى استكمال تنفيذ جميع الاتفاقات المعلقة قبل انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في ٣٠ نيسان/أبريل. غير أنه من الممكن تحديد عدد من هذه الاتفاقات المعلقة التي يمكن استكمالها أو التي يمكن إحراز تقدم هام نحو استكمالها، والسير بها. وإذا

قطعت العمليات التي تستتبع التزامات شوطا طويلا في طريقها للامتثال الكامل، واطرد خطوها نحو التنفيذ بنهاية شهر نيسان/أبريل، فإني على ثقة من أن الفريق الصغير الذي سيبقى في السلفادور بعد ذلك التاريخ سيتمكن من الاضطلاع بولاية التحقق المسندة إليه على نحو فعال.

٨٦ - وفي الختام أود أن أحيي للسيد أنريكة تر هورست، ممثلي الخاص في السلفادور ولأسلافه الذين شغلوا هذا المنصب، وللرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، من عسكريين ومدنيين لجهودهم وبراعتهم في إنشاء عملية الأمم المتحدة الرائدة ومتعددة الأوجه هذه، وللمساهمة التي قدموها في إعادة السلم والاستقرار إلى السلفادور، وهي تحية هم بها جديرون.

المرفق الأول

المساهمات بالمراقبين العسكريين حسب الدول الأعضاء

الفصل المنتهي في	الأرجنتين	البرازيل	كندا	كولومبيا	إكوادور	الهند	أيرلندا	إسبانيا	السويد	فنزويلا	المجموع
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	صفر	٣	١	صفر	٣	صفر	صفر	٥	صفر	٣	١٥
آذار/مارس ١٩٩٢	٨	٤٣	١٧	٨	٤٢	٧	٤	١٢٤	٤	٣٨	٢٩٥
حزيران/يونيه ١٩٩٢	٨	٤٧	١١	٨	٣٢	٧	٤	١٢٥	٤	٤٠	٢٨٦
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٨	٤٧	١١	٨	٣	٥	٢	١٢١	٤	٣٧	٢٤٦
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٧	٤٥	١٠	٦	٣	٢	٢	١١٩	٣	٢٩	٢٢٦
آذار/مارس ١٩٩٣	٧	١٨	٥	٥	٨	صفر	٢	٣٦	٣	١٧	١٠١
حزيران/يونيه ١٩٩٣	٧	٣	٢	٥	٨	٢	٢	١١	٢	٤	٤٦
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٧	٤	٢	٢	٥	٢	٢	٨	٢	٤	٣٨
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٤	٤	٢	٢	٥	٢	٢	٨	٢	٣	٣٤
آذار/مارس ١٩٩٤	٤	٤	٢	٢	صفر	٢	٢	١١	٢	٣	٣٢
حزيران/يونيه ١٩٩٤	٤	٤	٢	٢	صفر	صفر	صفر	٦	١	٢	٢١
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٢	٣	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	٤	١	٣	١٥
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	٣
آذار/مارس ١٩٩٥	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	٣

المرفق الثاني

المساهمات بمراقبي الشرطة حسب الدول الأعضاء

الفصل المنتهي في	النمسا	البرازيل	كولومبيا	شيلي	اسبانيا	فرنسا	غيانا	ايطاليا	المكسيك	النرويج	السويد	المجموع
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	صفر	صفر	صفر	صفر	٨	٩	صفر	١٠	صفر	صفر	صفر	٢٧
آذار/مارس ١٩٩٢	٣	صفر	صفر	صفر	١١٦	٣٠	صفر	٩	١١٣	٣	٥	٢٧٩
حزيران/يونيه ١٩٩٢	٣	صفر	صفر	٢٥	١١٥	٣٠	١٠	٩	١١٣	٣	٥	٣١٣
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٣	صفر	صفر	٢٦	١١٤	٢٧	١٠	٩	١١١	٣	٥	٣٠٨
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٣	صفر	صفر	٢٥	١٠٩	٢٨	١٠	١٠	١٠٩	٣	٢	٢٩٩
آذار/مارس ١٩٩٣	٣	صفر	صفر	٢٥	١٠٨	١٧	١٠	١٠	١٠٨	٣	٢	٢٨٦
حزيران/يونيه ١٩٩٣	٣	١٥	١٤	٢٨	١٠٥	٢٢	١٠	١٠	١٠٧	صفر	صفر	٣١٤
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٣	١٥	٣٤	٢٨	١٠٦	٢٢	٨	١٢	٩٧	صفر	٢	٣٢٧
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٣	١٥	٣٣	٢٨	١٠٥	٢٢	٨	١٠	٤٩	صفر	٢	٢٧٥
آذار/مارس ١٩٩٤	٣	١٤	٣٣	٢٨	١٠٢	٢١	٨	١٠	٤٩	صفر	٢	٢٧٠
حزيران/يونيه ١٩٩٤	٢	١٠	٣٨	٢٣	٨٢	١	٦	٩	٣٩	صفر	١	٢٠١
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٢	٢	٢١	١٥	٦٤	١	٤	٨	٢٩	صفر	١	١٤٧
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	صفر	١	٢	٥	١٦	صفر	١	٣	٤	صفر	صفر	٣٢
آذار/مارس ١٩٩٥	صفر	١	٢	٥	١٦	صفر	١	٣	٤	صفر	صفر	٣٢
